

بحار الأنوار

[254] ويمكن الاستدلال بها من وجوه: الاول أن ضمير الجمع في قوله تعالى: " من بعدهم " راجع إلى الرسل فيدل بعمومه على أن جميع الرسل يقع الاختلاف بعدهم، فيكون فيهم كافر ومؤمن، ونبينا (صلى الله عليه وآله) منهم، فليزِم صدور ذلك من امته. الثاني أن الآية تدل على وقوع الاختلاف والارتداد بعد عيسى، وكثير من الانبياء (عليهم السلام) في اممهم، وقد قال تعالى: " ولن تجد لسنة الله تبديلا " وقال النبي (صلى الله عليه وآله) في ذلك ما قال، كما مر، فليزِم صدور مثل ذلك عن هذه الامة أيضا. الثالث أن يكون الغرض رفع الاستبعاد الذي بني القائل كلامه عليه بأنه إذا جاز وقوع ذلك بعد كثير من الانبياء (عليهم السلام)، فلم لم يجر وقوعه بعد نبينا (صلى الله عليه وآله) فيكون سنداً لمنع المقدمة التي أوردها بقوله: " وما كان الله ليفتن امة محمد " ولعل هذا بعد الثاني أظهر. 37 - كا: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد الكندي، عن غير واحد عن أبان بن عثمان، عن أبي جعفر الاحول والفضيل بن يسار عن زكريا النقاض، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: الناس صاروا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمنزلة من اتبع هارون (عليه السلام) ومن اتبع العجل، وإن أبا بكر دعا فأبى علي (عليه السلام) إلا القرآن وإن عمر دعا فأبى علي (عليه السلام) إلا القرآن، وإن عثمان دعا فأبى علي (عليه السلام) إلا القرآن، وأنه ليس من أحد يدعو إلى أن يخرج الدجال إلا سيجد من يبايعه، ومن رفع راية ضلال فصاحبها طاغوت (1). بيان، قوله: " وإن أبا بكر دعا " أي عليا (عليه السلام) إلى موافقته أو جميع الناس إلى بيعته وموافقته، فلم يعمل أمير المؤمنين (عليه السلام) في زمانه إلا بالقرآن ولم يوافق في بدعه. 38 - كا: بهذا الاسناد، عن أبان، عن الفضيل، عن زرارة، عن أبي جعفر (1) الكافي 8 / 296 (*).